مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية

مجلة تصدر عن مخبر الاتصال والأمن الغذائي
كلية علوم الاعلام والاتصال-جامعة الجزائر3

المجلد الرابع/ العـــدد الأول /جوان 2022
ISSN 2716-9111

الأمن الطاقوي في الجزائر ووسائل الإعلام والاتصال:
مقاربة اتصالية لتحقيق الأهداف الوطنية

Energy security and mass Medias: a communicational approach to achieve national goals

أ.د نصرالدين بوزيان *[1]،

[1]جامعة قسنطينة 3-صالح بوبنيدر (الجزائر)، nasreddine.bouziane@univ-constantine3.dz

تاريخ الإستلام: 2021/11/16 تاريخ قبول النشر: 2022/04/16 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

ترمي هذه الورقة البحثية إلى بيان العلاقة المركزية بين أمن الطاقة ووسائل الإعلام والاتصال في إطار ما يمكن وصفه بمقاربة أو على الأقل نظرة اتصالية تسعى إلى إبراز أهمية وسائل الإعلام والاتصال والأدوار التي يمكن أن تضطلع بها لخدمة مستلزمات أمن الطاقة من جهة وخدمة الأهداف الوطنية في المجال الطاقوي من جهة أخرى.

الكلمات مفتاحية: الأمن الطاقوي، الطاقات المتجددة، الانتقال الطاقوي، الترشيد الطاقوي، الاتصال الطاقوي.

Abstract:

Based on communication approach, this research paper aims to clarify the central relationship between energy security and mass media. We try to highlight the importance of communication and mass Medias in serving energy security requirements and the role that can play to achieve national goals in the energy field.

Keywords: Energy security, Renewable energies, Energy transition, Energy rationalization, Energy communication

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة:

يكتسي قطاع الطاقة أهمية محورية بالنسبة لمختلف الدول. والجزائر من الدولة التي يحوز فيها هذا القطاع على أهمية مزدوجة؛ فهو من جهة "وقود" التنمية وأحد أهم متطلباتها على غرار ما هو الحال في مختلف الدول، وهو في نفس الوقت المصدر الأساسي لمداخيلها من العملة الصعبة.

وبالرغم من الخطابات الرسمية والمساعي الإجرائية للخروج من "اتكالية" الاقتصاد الجزائري على المحروقات فحسب، ظل قطاع الطاقة يمثل المصدر الرئيسي للدخل الجزائري، فالجزائر ومنذ سنوات تعتمد بنسبة 98٪ على عائدات النفط في تحصيل العملة الصعبة وميزانيتها السنوية تحتسب وفق السعر المرجعي للبرميل.

فمن الواضح بالتالي أن الأمن الطاقوي للجزائر جزء من الأمن القومي وضرورة لتأمين متطلبات عيش المواطن، لذلك فهو يحظى بأهمية جد خاصة وكان على مدار عشرات السنين السابقة موضع اهتمام كبير واستقطب نقاشات واسعة على مختلف الأصعدة؛ سياسيا، اقتصاديا وحتى تقنيا كان آخرها ما يعرف بقضية الغاز الصخري التي أثارت الكثير من الجدل حتى في الأوساط الجماهيرية.

إن مفهوم أمن الطاقة بات يتعدى المفهوم الذي عرفته الأمم المتحدة سنة 1999 على "أنه الحالة التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات وبأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة (دندن، 2012-2013، صفحة 46)، فقد برزت العديد من المقاربات والتصورات المعاصرة التي تتجاوز الإمدادات إلى حماية البيئة والاستغلال العقلاني لمواردها على غرار قضية الغاز الصخري في الجزائر والتي تحولت إلى قضية رأي عام يحركها الاهتمام بالشأن الطاقوي من جهة والحرص على حماية البيئة من جهة أخرى.

ومن الملاحظ أنه وابتداء من سنة 2016 وسيما بعد تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية وتراجع المداخيل من العملة الصعبة وفي المقابل ارتفاع في مستوى الواردات، بدأ "خطاب طاقوي جديد" يبرز في الجزائر. وقد تم التعبير عنه مؤخرا وبشكل تنظيمي من خلال إنشاء وزارة مستقلة للانتقال الطاقوي، فرغم أهمية قطاع الطاقات المتجددة والموارد المهمة التي تتمتع بها الجزائر يمكن أن نلاحظ التأخر الواضح في هذا

المجال سواء بالمقارنة مع العديد من الدول وحتى بالمقارنة مع الأهداف التي تم تسطيرها من قبل السلطات العمومية الجزائرية.

والانتقال الطاقوي في الجزائر هو انتقالان في الحقيقة؛ انتقال طاقوي على مستوى الانتاج أي التحول من الاعتماد الرئيسي على مصادر الطاقة التقليدية الأحفورية في جوهرها إلى الاعتماد بشكل متزايد وواسع على مصادر طاقوية متجددة، وانتقال طاقوي على مستوى الاستهلاك بمعنى الانتقال من الممارسات الاستهلاكية التقليدية للطاقة إلى ممارسات استهلاكية واعية تسمح بالترشيد والاستغلال العقلاني لها.

ويعتبر الانتقال الطاقوي عملية جد معقدة تمس كل المجتمع الجزائري ولو بأشكال ومستويات مختلفة، فالطاقة وأمن الطاقة والسلوكات الطاقوية هي قضايا تخص كل المواطنين وإعلامهم والتواصل معهم حول الطاقة هو عملية حيوية لإنجاح أي مسعى سواء بالنسبة للانتقال الطاقوي، ترشيد الاستهلاك أو غيرها من المساعي الأخرى خصوصا في ظل المعطيات التي تم تسجيلها منذ سنة 2016:

فقد سجل البنك العالمي في منشور له تراجع مستويات إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي منذ سنوات مؤثرا في الميزانية العامة للجزائر، ميزانها التجاري واحتياطاتها من العملة الصعبة، مشيرا إلى أن العجز التجاري تفاقم من 1.4% من الدخل الوطني الخام خلال سنة 2013 إلى 15.7% سنة 2016، وانخفضت احتياطات الصرف من 194 مليار دولار سنة 2013 إلى 108 سنة 2016 ليرتقب وصولها إلى حدود 60 مليار دولار سنة 2018، فيما شهدت قيمة الدينار الجزائري تراجعا بنسبة 20% مقارنة بمنتصف سنة 2014 (Banque Mondiale, 2016).

ويضاف إلى ما سبق عدد من المؤشرات والمعطيات الجزائرية التي تبرز صعوبة الوضعية الطاقوية وتأثيراتها على الأمن الطاقوي للجزائر، فالتقرير الطاقوي السنوي المنشور من قبل وزارة الطاقة الجزائرية يبين تراجع مستوى تصدير الطاقة سنة 2018 بنسبة 6.9% مقارنة بسنة 2017 في مقابل ارتفاع في استهلاك الطاقة داخليا بنسبة 7.7% في نفس الفترة لتصبح تعادل 39.3% من حجم الإنتاج الوطني للطاقة (Ministère de l'énergie, 2019)، وهو ما يوجد خللا هيكليا في معادلة العرض والطلب في السوق الوطنية ويؤثر سلبا على التزامات الجزائر تجاه زبائنها الأجانب، وهذا كله في ظل تراجع مداخيل البترول من

العملة الصعبة التي انخفضت من 29 إلى 24.6 مليار دولار نهاية سبتمر 2019 مقارنة بنفس الفترة من السنة التي سبقها (Ministère de l'énergie, Le Ministre de l'Energie, Monsieur Mohamed ARKAB, à l'APN, 2019) ليزيد الوضع تفاقما مع جائحة كورونا، فقد سجلت مداخيل الجزائر من البترول تراجعا بنسبة 40% سنة 2020 (La Tribune Afrique, 2021) وهو ما تبرزه مرة أخرى منشورات وزارة الطاقة. فحسب التقرير الصادر في جانفي 2021 تم تسجيل انخفاضا بنسبة 44% في المجهود الوطني الخاص بالتصدير والتنمية (Ministère de l'énergie, 2021). صحيح أن هناك بعض المؤشرات الايجابية الظاهرية في التقرير كانخفاض الطلب على الطاقة والمنتجات البتورولية لكنها مرتبطة بتراجع النشاط الاقتصادي والتأثيرات السلبية للجائحة وليس بمعايير النجاعة التحكم الطاقوي.

ومن هذا المنطلق تنبثق إشكالية بحثنا الذي يرمي إلى بيان العلاقة المركزية بين أمن الطاقة ووسائل الإعلام والاتصال في إطار مقاربة اتصالية تسعى إلى إبراز أهمية وسائل الإعلام والاتصال والأدوار التي يمكن أن تضطلع بها لخدمة مستلزمات أمن الطاقة من جهة وخدمة الأهداف الوطنية في المجال الطاقوي من جهة أخرى.

وفي ضوء ذلك، تم تضمين هذه الورقة البحثية عنصرين أساسيين، عنصر أول يوضح البعد الجماهيري وأهمية أدوار وسائل الإعلام الاتصال في في خدمة الأمن الطاقوي، في حين يركز العنصر الثاني على الترشيد والانتقال الطاقويين في الجزائر وأهمية مساهمة وسائل الإعلام والاتصال في بلوغه في ضوء الأهداف الوطنية في مجال الانتقال الطاقوي.

2- الأمن الطاقوي والحاجة للمشاركة الجماهيرية :

بداية، يعتبر الأمن الطاقوي أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تبرز بعد الحرب العالمية الثانية ويعد "تشرشل" من أوائل من عرف الأمن الطاقوي معتبرا أنه يتمثل في تنويع المصادر الطاقوية وعدم الاعتماد على مصدر واحد (أبوحنيفة، 2017) وقد سبق له قبل انطلاق الحرب العالمية الأولى أن أمر بتحويل مصدر طاقة السفن الحربية البريطانية من الفحم (القادم من ويلز) للنفط (القادم من ايران آنذاك).

وفي أعقاب الحرب الباردة أخذ هذا المفهوم مكانته كتجلي من تجليات المفاهيم الأمنية المعاصرة، فالأمن لم يعد مقتصرا على الجوانب العسكرية والاستراتيجية التقليدية بل توسع ليشمل جوانب أخرى بيئية وانسانية..، ومنها الطاقة فمن المهم تأمين الطاقة لتأمين مستقبل الدول ومتطلبات التنمية.. (دندن، 2016، صفحة 5).

ويبدو أن هناك إجماعا دوليا على أهمية الأمن الطاقوي لكن في المقابل تتفاوت الدول والمنظمات في تعريفه بالنظر لتعدد العوامل والمتغيرات المؤثرة فيه وهي نوعان أساسا؛ عوامل ومتغيرات داخلية ترتبط بالموارد الطبيعية، الكلفة والترابط مع قضايا أمن المياه والغذاء ومستويات المعرفة والحصول على التكنولوجيا والاستقرار السياسي والبناء المؤسساتي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعوامل ومتغيرات خارجية ترتبط بتوجهات السوق العالمية، العلاقات الدولية واتفاقيات التعاون الثنائية والاقليمية والدولية، فضلا عن النزاعات والحروب والأزمات الصحية..

وبطبيعة الحال توجد العديد من التحليلات والدراسات التي تتطرق إلى هذه العوامل والمتغيرات، نذكر منها دراسة "تشان يونغهو" الذي لخص فيها عوامل أمن الطاقة في ست عناصر تشمل الموارد التقليدية المتاحة القابلة للاستغلال، القدرة على تطوير مصادر بديلة متاحة اقتصاديا وتقنيا، حجم الاستعمال الطاقوي، اختلال العرض والطلب، عدم التناسب بين الأنظمة المحلية والعالمية ونمو استهلاك الطاقة (Youngho, 2006).

وبالنظر إلى تعدد المتغيرات والعوامل من دولة لأخرى، تباين مفهوم أمن الطاقة وهو ما ترصده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة، فتذكر أن مفهوم أمن الطاقة متفاوت مستشهدة في ذلك بعدد من الدول والمنظمات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2015، الصفحات 2-3):

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يرتبط أمن الطاقة بالحد من الاعتماد على الطاقة المستوردة، تنويع مصادر الطاقة الخارجية وطرق إمداداتها والاستثمار في بدائل الطاقة بأمريكا. أما في اليابان وكوريا الجنوبية فهو مرتبط بتأمين الكميات الكافية من النفط والغاز الطبيعي بأسعار مناسبة. وفي الصين والهند فهو يقترن

بالتنمية المستدامة والاستقرار السياسي. في المقابل ومن وجهة نظر منتجي النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط فإن أمن الطاقة يرتبط بتأمين الطلب عليها.

وبالنسبة للوكالة الدولية للطاقة فأمن الطاقة يرتبط بالقدرة على الاستجابة الفورية للتغيرات في ميزان العرض والطلب وإتاحة مصادر الطاقة على المدى الطويل بأسعار في المتناول. أما البنك الدولي فأمن الطاقة يعني تأكد الدول من ضمان إنتاج مستدام بأسعار معقولة لضمان النمو الاقتصادي، في حين يعتمد أمن الطاقة في مفهوم منظمة الحلف شمال الأطلسي على زيادة الوعي الاستراتيجي بالتطورات في مجال الطاقة، حماية البنى التحتية وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة خاصة في المجالات العسكرية.

وأخيرا تذكر اللجنة أن استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن الطاقوي تقوم على زيادة القدرة على مواجهة أي عجز في الطاقة، تعزيز آليات التضامن بين بلدان الاتحاد، ترشيد الطلب على الطاقة، العمل بشكل متكامل بين بلدان الاتحاد، زيادة إنتاج الطاقة محليا، تطوير تكنولوجيات الطاقة، تنويع مصادر إمدادات الطاقة الخارجية وتنسيق المواقف الطاقوية.

ومما سبق، يبرز أن أمن الطاقة موضع اهتمام محوري للدول والمنظمات، فالطاقة ضرورة من ضروريات حسن سير الأنشطة الاقتصادية وقبل ذلك هي ضرورة لضمان استمرار أسلوب الحياة المعاصر.

نتيجة لذلك، يعد قطاع الطاقة أحد أكثر القطاعات استراتيجية وفي الكثير من الدول أصبح "الحق في الطاقة" حقا يكفله القانون كونها لم تعد جزءًا من ضرورات الحياة فحسب ولكن تم الاعتراف بها كجزء لا يتجزأ من الخدمة العامة التي تكون الدولة مسؤولة عن بذل كل الجهود اللازمة لضمانها. في فرنسا مثلا، أقر المجلس الوطني سنة عام 2000 تعديلات على القانون رقم 46-628 ليرسى حق الجميع في الكهرباء (Senat). وقبل ذلك بسنتين أقر قانون 29 يوليو 1998 حق أي شخص أو أسرة معوزة في المساعدة للحصول على الطاقة والحفاظ عليها، معتبرا أن "قطع التيار" لا يعني فقط تعليق حق الفرد في العيش في المجتمع الحديث ولكن أيضًا تعريض حياته للخطر.

إن مثل هذه التطورات القانونية تأتي عمليًا من الاعتراف بأن الطاقة أصبحت سلعة حيوية للفرد كما للمجتمع، إنه اعتراف علاوة على ذلك بأن الطاقة هي قبل كل شيء منفعة اجتماعية، صحيح أن هذا التصور يثير الكثير من النقاش سيما بخصوص آليات ضمان توفير هذه المنفعة والخدمة العامة لكن لا اختلاف على حق الفرد المعاصر في الولوج لمصادر الطاقة وأهميتها في حياته وتأثيراتها على المجتمع ككل (Frachon .O. , 2002, p. 11)

وفي العشرية الثانية من القرن الواحد العشرين، يبدو أن النقاش تجاوز إشكالية الحق في الطاقة وآليات ضمان هذا الحق إلى التفكير في ضمان مشاركة واسعة للمواطنين من أجل التمكن من التغلب على تحديات الطاقة، فالأمر لا يتعلق بالحصول على الطاقة ولكن أيضًا تحميل المستخدمين والمستهلكين مسؤولية الحفاظ عليها. وقد وضح كل من "دسوس" و "قسان" في كتابهما أن الطاقة هي مسألة تخص كل المواطنين وأن مشاركتهم أمر لا مفر منه في مواجهة تحديات الطاقة وخاصة التحكم في الطاقة الذي وبالإضافة إلى كونه يعالج مسألة الأمن القومي فإنه سيؤدي إلى تقليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون والحفاظ على البيئة (DESSUS & GASSIN, 2004) أي الأمن البيئي والصحي...

وعلى هذا الأساس فإن مساهمة عامة الناس وإشراك المواطنين تعد أمرًا ضروريا، وهو ما انتبهت له الكثير من البلدان، فقد أشرنا فيما سبق أن شقا من الإستراتيجية الأوربية مثلا تتمحور حول ترشيد الطلب على الطاقة، وتشتغل بلدان أخرى عديدة على تطوير مصادر بديلة على غرار الصين والولايات المتحدة الأمريكية (السابق الإشارة إليهما) وغيرهما من البلدان.

ومن هذا المنطلق نقف على سعي العديد من البلدان لإشراك وسائل الإعلام والاتصال، وهو ما نقف عليه سواء من خلال العمليات الاتصالية والتحسيسية التي تقوم به الدول عبر أجهزتها وحتى في ممارسات وسائل الإعلام التي تنقل حرص وسعي السلطات العامة لتوعية السكان وتمكينهم إما لتوفير الطاقة (Ramaioli, 2018) أو لإشراكهم في عملية انتقال الطاقة (Lamoureux, 2017) .

فمن الواضح أن الوضع الحالي لاستهلاك الطاقة لن يستمر طويلاً لعدة أسباب؛ أسباب طبيعية على غرار استنفاد الموارد الطبيعية، ولكن قبل ذلك لأسباب بشرية التي هي أصل استنفاد هذه الموارد المختلفة، بما

في ذلك موارد الطاقة. فعدم التوازن بين الموارد الطبيعية ومستويات استغلالها بلغ مستويات مقلقة. في عام 2020 مثلا استغلت البشرية ما يزيد عن نصف موارد كوكب الأرض إضافية لتلبية الطلب، بمعنى آخر استنفدت جميع الموارد الموجودة على الأرض القادرة على التجدد في عام واحد في فترة 8 أشهر فقط. وبمعنى أكثر وضوحا، تم اصطياد المزيد من الأسماك، وقطع المزيد من الأشجار وزرع مساحات أكبر مما تستطيع الطبيعة توفيره في العام.. أما بالنسبة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فكانت أكبر مما يمكن أن تمتصه المحيطات والغابات (Hafidi, 2020) .

وتجدر الإشارة إلى أن عام 2020 تميز بفيروس كورونا الذي كان يبطئ الاقتصاد العالمي وبالتالي استهلاك الطاقة، فنضوب الموارد كان سيكون أكثر أهمية في الظروف العادية.

من الواضح بالتالي أن التغيير في أنماط الاستهلاك أمر لا مفر منه للحفاظ على البيئة ومواردها وأيضًا للحفاظ على جودة البيئة وحياة الإنسان التي تعتمد أيضًا على البيئة. في المقابل، يعتمد الاقتصاد وتنميته بشكل أساسي على الطاقة، مما يعني أن الحفاظ على الوظائف وخلق وظائف جديدة وكل ما يتصل بهما سيعتمد على الطاقة أيضًا. هذا هو السبب الذي يجعل الانتقال الطاقوي يبدو أنه يقدم الحل الأفضل، يضمن الطاقة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة أو استنفاد الموارد الحالية، وهو ما يعيدنا إلى الفكرة الأولى التي انبثق منها مفهوم الأمن الطاقوي أي تنويع مصادر الطاقة وعدم الاعتماد على المصادر التقليدية الأحفورية لوحدها. وبطبيعة الحال الهدف، ضمان وفرة الطاقة، فبالنظر لضروريتها لمستقبل الدول واستمرارية النمو الاقتصادي وحتى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فينبغي استذكار أن بلورة مفهوم الأمن الطاقوي ومرتكزاته مستمدة من الأزمات الطاقوية والخلافات بين الدول المنتجة والمصدرة، التنافس على الطاقة وسعي الدول العظمى للتحكم في مصادر الطاقة والضغط الدول المصدرة وحتى المستهلكة.

الطاقات المتجددة من شأنها بالتالي إنقاذ البيئة والاقتصاد وتجاوز بعض الخلافات والتهديدات القومية والاقتصادية، ففي منظور الدول المستهلكة فإن ارتفاع أسعار الطاقة مثلا يمثل تهديدا قوميا واقتصاديا. ولكن قبل أن نصل إلى تأثيرات الطاقات المتجددة الملموسة، هناك انتقالا كاملا والكثير من العمل الجماهيري الذي يتعين القيام به.

ومن المؤكد أن التطور التكنولوجي لأنظمة الطاقة البيئية وعوائدها من بين الأولويات، ولكن يبدو أن التحدي الكبير قادر على خلق تآزر جماعي يشارك فيه الجميع بنشاط من أجل النجاح في انتقال الطاقة الذي يستوجب مشاركة واسعة؛ السلطات العامة، مؤسسات المعرفة (الجامعات، ومراكز البحوث..)، والمؤسسات الاقتصادية (تطوير منتجات الطاقة، واستخدام المواد المتجددة ، والمباني الخضراء ، وما إلى ذلك) ، والمواطنين (استخدام المصابيح الموفرة للطاقة، والاستخدام الذكي للأجهزة المنزلية ، واستخدام وسائل النقل العام ..)

ومن هذا المنظور يمكن لوسائل الإعلام وقطاع الاتصال المشاركة في الانتقال الناجح وترشيد استهلاك الطاقة والوعي البيئي بشكل عام، وفيما يلي سنركز على الحالة الجزائرية سواء بالنسبة للترشيد أو الانتقال إلى الاعتماد على الطاقات المتجددة.

3- الأمن الطاقوي في الجزائر: متطلبات الإنتاج ومستلزمات الترشيد

إن معادلة الأمن الطاقوي لا ترتبط في الأصل بالإنتاج فحسب بل بالاستهلاك أيضا وخصوصا، فنوعية الاستهلاك هي التي تحدد متطلبات الإنتاج. لكن يبدو أن محور تركيز الجزائر لسنوات طويلة كان على الإنتاج، فالأمن الطاقوي الجزائري ولعقود من الزمن ارتبط أساسا بالإنتاج، بمعنى آخر ظل "رهين" مقاربة تقليدية ترتكز -كما أشرنا في التعريف السابق- على إمدادات الطاقة ووفرتها وبأسعار معقولة مع ما تثيره هذه المقاربة من إشكالات سواء بالنسبة للأسعار بالنظر إلى اختلاف التصور والنظرة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة وأيضا بالنسبة لحجم الطلب الذي يحدد حجم الإمدادات والذي يختلف حسب جملة من الظروف والمعطيات.

وعلى هذا الأساس، فإن النقاش حول الأمن الطاقوي تمحور بشكل أساسي على مواضيع ذات صلة بالتنقيب، الاستكشاف واستغلال آبار جديدة..، فقط مؤخرا وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط في عام 2016، يبدو أن هناك أصواتًا أخرى ارتفعت وبات يسمع لها بشكل متزايد، فلا يتعلق الأمر فقط بإنتاج الطاقة ولكن أيضًا وقبل كل شيء كيفية استهلاكها خصوصا وأن الاستهلاك المحلي بات يمثل عبئًا متزايدًا يؤدي إلى تباطؤ صادرات النفط، المصدر الرئيس للدخل الجزائري من العملة الصعبة.

وبكل تأكيد فإن التطور الديموغرافي والاقتصادي رفع وسيرفع مستوى استهلاك الطاقة في الجزائر كما في العديد من البلدان النامية، وهو ما يبرز أهمية عقلنة استهلاك الطاقة للمساهمة في ضمان الأمن الطاقوي للجزائر على المدى البعيد. لكن وبالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى تؤثر بشكل غير عقلاني في رفع الاستهلاك الذي يعتبره المختصون في القطاع غير طبيعي، وزير الطاقة الجزائري سبق له أن أكد ذلك خلال منتدى الطاقة (الاذاعة الجزائرية ...، 2019).

ومن أهم هذه العوامل هدر وسوء إدارة الطاقة سواء من قبل الأفراد أو الشركات والمؤسسات. في هذا الصدد، أعلن مدير المشاريع بالوكالة الجزائرية لترشيد استخدام الطاقة أن إمكانات توفير الطاقة في القطاع السكني (الأسر) تقترب من 8766 جيجاوات ساعة، أي 36٪ من إجمالي الاستهلاك وأهمه في الجزائر، يليه القطاع الصناعي، ثم النقل بنسبة 32٪، ثم قطاع البناء 22٪، معتبرا أن الأولوية هي محاربة الهدر في القطاع السكني كونه لا ينتج ثروة على عكس الصناعة والنقل، مشددا على الحاجة إلى وضع أدوات مختلفة لضمان قدر أكبر من كفاءة الطاقة سيما بالتركيز على وسائل الإعلام والاتصال ودورها التحسيسي والتوعوي المهم (Chahed, 2020) .

ومن هذا المنطلق يبرز دور وأهمية الاتصال والتحسيس وقدرتهما على المساهمة في خدمة مستوجبات الأمن الطاقوي الجزائري خصوصا في ظل الأهداف الوطنية المسطرة من قبل الحكومة في المجال الطاقوي. وفي هذا الإطار، يمكن تسجيل توجه السلطات العمومية نحو الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة؛

ففيما يخص الطاقات المتجددة تم إطلاق برنامج وتبنيه من قبل الحكومة في فيفري 2011، لتتم مراجعته في مايو 2015 وتم وضعه على مستوى الأولوية الوطنية في فبراير 2016. الهدف هو إنتاج طاقة للسوق الوطنية من أصل متجدد توازي 22 ألف ميغاواط بحلول عام 2030، أي حوالي 27٪ من إنتاج الكهرباء المخصص للاستهلاك الوطني.

من الناحية الإجرائية يفترض أن يكون قطاع الطاقة بمثابة محرك للتنمية الاقتصادية المستدامة القادرة على تحفيز نموذج جديد للنمو الاقتصاد غير أن ذلك تأخر، ويبدو أن إنشاء وزارة للانتقال الطاقوي تندرج ضمن مساعي الدفع بهذا القطاع.

ووفقًا لوزارة الطاقة الإمكانات متوفرة، فالموقع الجغرافي للجزائر يوفر لها أعلى مردودية للطاقة الشمسية في العالم. في حين يختلف مورد الرياح من مكان لآخر اعتمادًا على تضاريس ومناخ الجزائر المتنوع. أما امكانات الطاقة الحرارية الأرضية فقد تم تحديد أكثر من 200 ينبوع ساخن في الشمال الجزائري ثلثها تفوق حرارته 45 درجة مئوية مع وجود مصادر بدرجات حرارة تصل إلى 118 درجة مئوية في بسكرة. أما الموارد الهيدروليكية المفيدة والمتجددة فقدرت بحوالي 25 مليار متر مكعب (MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE, 2018).

أما فيما يتعلق بكفاءة الطاقة، فالهدف استخدام الطاقة بمسؤولية أكبر واستكشاف سبل الحفاظ على الموارد وتنظيم الاستهلاك. إن كفاءة الطاقة تعني إنتاج نفس السلع والخدمات باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة. ويتضمن هذا البرنامج اجراءات تخص استخدام أشكال الطاقة الأنسب للاستخدامات المختلفة والتي تتطلب تغييرات في السلوك وتحسين المعدات، فضلا إدخال تدابير كفاءة الطاقة في القطاعات الثلاثة للبناء والنقل والصناعة وتشجيع إنشاء صناعة محلية للمصابيح، السخانات والعزل الحراري مع التركيز على قطاعات الاستهلاك التي لها تأثير كبير على طلب الطاقة (وزارة الطاقة ، 2018).

وأكد وزير الطاقة أن الدولة تدعم المنتجات الطاقوية بـ15 مليار دولار (كهرباء، وقود،..)، فيحين أعلن وزير الانتقال الطاقوي عن عقد 15 لقاء مع القطاعات المختلفة والرغبة في تحويل 220 ألف مركبة تعمل بالغاز عام 2021 والطموح هو الوصول إلى 30 ألف ميجاوات عام 2030 (الاذاعة الجزائرية، 2020)

ومن هنا يتضح أن الأدوار المنتظرة في مجال الاتصال الطاقوي جد مهمة، فدون اتصال ناجع حول استعمال وترشيد استهلاك الطاقة يصعب تغيير السلوكات الطاقوية سواء بالتوجه نحو الطاقات المتجددة والمشاركة في المساعي الرمية والأهداف الوطنية أو بلوغ كفاءة طاقوية أعلى، فعبر وسائل الإعلام والاتصال يمكن الوصول إلى الأسر والفاعلين الاقتصاديين وضمان إحداث نوع من الانسجام والتوافق حول هذه الأهداف.

ومن هذا المنطلق يعتبر الاتصال وسيما الاتصال العمومي مركزيا لدعم التدابير التقنية، أي مباشرة مجموعة من الأنشطة الاتصالية من أجل نقل وتبادل المعلومات وأيضا شرح القرارات والإجراءات العامة وتعزيز شرعيتها ومقبوليتها، وهو جوهر الاتصال العمومي كما يعرفه "باسكيي" (Pasquier, 2011, p. 43)

4- خاتمة

إن الاعتماد على وسائل الإعلام والاتصال لخدمة الأهداف الطاقوية وتحقيق أمن الطاقة جد مهم لعامة المواطنين بغرض ترسيخ وتعزيز ثقافة العقلة في استعمال الطاقة ومنتجاتها، فالمواطن فاعل في فضاءات عدة في بيته ومدرسته ومكان عمله.. ومن شأنه المساهمة في ترشيد أو على الأقل عقلنة استخدام الطاقة وبإمكانه أيضا استخدام منتجات أكثر كفاءة طاقويا كاستخدام العزل في البناءات واقتناء أجهزة كهربائية أقل استهلاكا للطاقة..

أيضا من المهم تفعيل الاتصال تجاه القطاع الاقتصادي الذي يحتاج لمعرفة الأولويات والسياسات وبرامج التنمية والوعي بأهمية مبادراته في تطوير منتجات وسلوكات رشيدة طاقويا..، إن الأمن الطاقوي يمكن تحقيقه والمساهمة في تعزيزه من قبل جميع الأفراد، صحيح أن المستويات تتباين ولكنه مسألة عامة وجماهيرية تستوجب مبادرات عامة (على مستوى البلديات مثلا على غرار استبدال المصابيح بأخرى اقتصادية في الشوارع والمدارس،...) وفردية (إطفاء الأضواء في الفضاءات غي المستغلة، استعمال النقل الجماعي...)

5- قائمة المراجع:

1- المراجع بالعربية:

- الاذاعة الجزائرية. (8 4, 2019). *منتدى الطاقات بالجزائر: استهلاك الكهرباء تجاوز 14 ألف ميغاوات في فترة الذروة ودعوات إلى الترشيد*. تاريخ الاسترداد 5 8, 2019، من:

  http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190408/166525.html 2019/08/05

- الاذاعة الجزائرية. (30 12, 2020). *اتخاذ عدة قرارات خلال الاجتماع المخصص لبرنامج إنتاج الطاقة*. تاريخ الاسترداد 31 12, 2020، من www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201230/204771.html

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2015). *التعاون الاقليمي وأمن الطاقة*. نيويورك: الأمم المتحدة.

- الوليد أبوحنيفة. (13 01, 2017). *الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية :دراسة "في المفهوم و الإبعاد"* . تاريخ الاسترداد 17 01, 2021، من https://democraticac.de/?p=42440

- عبد القادر دندن. (2012-2013). الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي. *رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

- عبد القادر دندن. (2016). *الصعود الصيني والتحدي الطاقوي: الأبعاد والانعكاسات الاقليمية*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

2- المراجع بالأجنبية:

- Banque Mondiale,. (2016, 06). *Réaction de l'Algérie à l'effondrement des prix du pétrole*. Consulté le 02 18, 2021, sur : https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/publication/economic-brief-july-2016

- BENJAMIN DESSUS, HÉLÈNE GASSIN .(2004) .*So Watt? l'énergie, une affaire de citoyens* .La Tour-d'Aigues, France :Editions de l'Aube.
- Benlatrache, L. (2014). La communication publique en Algérie : entre professionnalisme et reconnaissance. *Revue des sciences humaines* (41).
- Catherine Baumon .(2014) .*Comptes rendu du séminaire: Du service public de l'energie au service public de l'efficacite energetique : simple glissement semantique ou nouvel ordre energetique ?* Consulté le 26/12/2020 sur : cr-seminaire5-approche-economique-09122013.pdf
- Gérard Ramaioli .(2018 ,06 18) .L'économie d'énergie est l'affaire de tous .*Journal Sudouest*.
- La Tribune Afrique, .. (2021, 01 18). *Hydrocarbures : l'Algérie compte des milliards de dollars de pertes en 2020*. Consulté le 02 18, 2021, sur https://afrique.latribune.fr/finances/commodities/2021-01-18/hydrocarbures-l-algerie-compte-des-milliards-de-dollars-de-pertes-en-2020-872806.html
- Marine Lamoureux .(2017 ,02 21) .La transition énergétique, l'affaire de tous .*La Croix*.
- Martial Pasquier (2011). *Communication publique* . Bruxelles : éditions de Boeck université.
- Meryem Hafidi .(2020 ,8 30) .L'humanité épuise toutes les ressources que la Terre est capable de régénérer en un an .*Atalayar.com* Ministère de l'énergie .(2019) .*Bilan énergitique national année 2018* .Alger: Ministère de l'énergie.
- Ministère de l'Energie .(2018) .*Bilan Energétique National Année 2017* . . Consulté le 28/12/2020 sur : https://www.energy.gov.dz/Media/galerie/bilan_energetique_national_2017_edition_2018_5be1ab34022ed.pdf

- MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE .(2018) .*Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie*. Consulté le 01/02/2020 sur : https://www.energy.gov.dz/?rubrique=energies-nouvelles-renouvelables-et-maitrise-de-lrenergie

- Ministère de l'énergie,. (2019, 10 28). *Le Ministre de l'Energie, Monsieur Mohamed ARKAB, à l'APN*. Consulté le 02 17, 2021, sur https://www.energy.gov.dz/?article=le-ministre-de-lrenergie,-monsieur-mohamed-arkab,-a-lrapn

- Ministère de l'énergie. (2021). *SYNTHESE DU BILAN DES REALISATIONS 2020 DU* .Alger: Ministère de l'énergie.

- Nadia Chahed .(2020 ,02 12) .Algérie: un potentiel d'économie d'énergie de 36% chez les ménages .*Anadolu Agency*.

- O. Frachon .(2002) .Quand l'utopie se fait réalité . In : O. Frachon, M. Vakaloulis ،*Le droit à l'énergie* .Paris :Syllepse.

- Pasquier, M. (2011). *Communication publique.* Bruxelles : éditions de Boeck université.

- senat.fr .(2000) .*Projet de loi relatif à la modernisation et au développement du service public de l'électricité*. Consulté le 26/12/2020.

- Youngho, C. (2006). *overview of energy security il Asia.* Rajaratnam School of International Studies.